

Distr.: General
9 January 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/49). وقد رحب مجلس الأمن في البيان بتوقيع اتفاق سلام شامل في نيبال، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كما أعرب عن ترحيبه وتأييده لاعتزامي إرسال بعثة تقييم تقني إلى نيبال، بغية اقتراح مفهوم متكامل للعمليات، يشمل بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة التي طلبها الطرفان النيباليان لعملية السلام، ونشر وحدة متقدمة من الأفراد الأساسيين يصل قوامها إلى ٣٥ من المراقبين و ٢٥ من موظفي الانتخابات. وأعرب المجلس عن استعداده للنظر في اقتراحاتي الرسمية بمجرد الانتهاء من أعمال بعثة التقييم التقني.

٢ - وبالإضافة إلى تقديم خلفية تاريخية موجزة عن الحالة التي أدت إلى طلب الحكومة مساعدة الأمم المتحدة، وتغطية لآخر ما استجد من تطورات منذ إصدار مجلس الأمن بيانه في ١ كانون الأول/ديسمبر، يقدم هذا التقرير توصيات عن دور الأمم المتحدة في المستقبل لدعم عملية السلام في نيبال. ويستند التقرير إلى النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم بقيادة ممثلي الشخصي، إيان مارتين، في الفترة من ٩ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. واستندت أيضاً إلى النتائج التي توصل إليها ممثلي الشخصي وفريقه قبل بعثة التقييم، وإلى أعمال فريق الأمم المتحدة القطري، والبعثات السابقة القصيرة الأجل.

٣ - وتستجيب المقترحات الواردة في التقرير إلى الطلبين الحاليين في رسالتين مستقلتين مؤرختين ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من غيريما براساد كوارالا، رئيس وزراء نيبال، وبوشبا كمال داهال (براتشاندا)، رئيس الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، (S/2006/1920)،



المرفقان الأول والثاني)، فضلا عن الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر الموجهة من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في نيبال، ك. ب. شارما أولي، يكرر فيها طلب المساعدة من الأمم المتحدة (S/2006/920، المرفق الثالث).

ثانياً - معلومات أساسية

٤ - منذ عام ١٩٩٠، عانت نيبال من اضطراب كبير في محاولتها الأخذ بنظام سياسي واقتصادي أكثر انفتاحاً. وعلى الرغم من إرساء الحكم الديمقراطي في نيسان/أبريل ١٩٩٠ في أعقاب "الحركة الشعبية"، سرعان ما واجه البلد صراعاً داخلياً مسلحاً بعدما شن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) حركة تمرد في عام ١٩٩٦. وبينما انحصر هذا الصراع في مراحله الأولى في المناطق الغربية الوسطى إلى حد كبير، فقد اكتسب زخماً مطرداً، وزاد رد الأجهزة الأمنية من عزلة قطاعات كبيرة من السكان. وارتكب المتمردون الماويون وقوات الأمن على السواء انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. وكان العديد من الضحايا من المدنيين الذين استهدفهم العناصر الفاعلة المسلحة أو ممن ذهبوا ضحية العنف العشوائي. وتتراوح عموماً تقديرات الذين اختفوا خلال عقد الصراع المسلح بين ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص. وشُرد عشرات الآلاف نتيجة الحرب، وأصبح العنف الجنسي أمراً شائعاً. واتسم الصراع أيضاً بأنماط ثابتة للإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وانخرط في الصراع العديد من القُصّر، بمن فيهم الفتيات، بوصفهم مقاتلين في الجيش الماوي، كما استخدم جيشاً الجانبين القُصّر في العمل كسعاة، وحراس، ومخبرين، وطهارة، وفي مهام الدعم الأخرى. بما فيها الأنشطة شبه العسكرية. وزاد الصراع أيضاً من فرص ظهور المرأة. فقد التحق العديد من النساء والفتيات بالجيش الماوي، حيث يشكلن ما يقدر بنسبة ٤٠ في المائة من المقاتلين. وفي القرى، وفي قطاعات المجتمع المدني كافة، بدأت المرأة الاضطلاع بأدوار قيادية؛ ومن جهة أخرى، أصبح العديد من النساء والفتيات في حالة أكثر ضعفاً، حيث تعرضن للتشريد والاستغلال الجنسي.

٥ - وواجهت نيبال أزمة حكم ازدادت عمقاً بعد انهيار أول وقف لإطلاق النار وأول محادثات للسلام بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) عام ٢٠٠١، وتعطيل البرلمان عام ٢٠٠٢. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قام الملك غيانندرا الذي اعتلى العرش في أعقاب وفاة أخيه الملك بيرندرا في مذبحه القصر التي وقعت في حزيران/يونيه ٢٠٠١، بإقالة رئيس الوزراء وتولي مقاليد الحكم حتى شباط/فبراير ٢٠٠٥، وذلك من خلال سلسلة متعاقبة من رؤساء الوزارة المعيّنين. وانهار وقف إطلاق النار ومحادثات السلام

بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للمرة الثانية في آب/أغسطس ٢٠٠٣، وسط أجواء من انعدام الثقة المتبادل. وتصاعدت بسرعة معدلات الخسائر الناجمة عن الحرب.

٦ - وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أقال الملك غيانندرا رئيس الوزراء والوزراء الذي عينهم بنفسه، وتولى هو السلطات التنفيذية أثناء قيادته حملة قمع قاسية على الأحزاب الديمقراطية الرئيسية، والإعلام، والمجتمع المدني. وهدد تولي الملك السلطة بشكل شامل ومباشر بإطالة أمد الصراع وتصعيده، كما شكل خطرا باهتزاز الدولة. وفي الوقت نفسه، أدت سياسات الملك وفشلها في إحلال السلام إلى توحيد القوى السياسية والاجتماعية المتباينة في مواجهة الحكم الملكي وباتجاه إيجاد أساس مشترك لاستعادة الديمقراطية والسلام طويل الأمد.

٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وقّع تحالف الأحزاب السبعة المشكل من الأحزاب البرلمانية، والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، تفاهما من ١٢ نقطة، تعهدوا فيه "بإرساء الديمقراطية المطلقة عن طريق إنهاء الملكية المستبدة". وأعرب الحزب الماوي عن التزامه بالقواعد والقيم الديمقراطية بما في ذلك السياسة التنافسية القائمة على تعدد الأحزاب، والحريات المدنية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والحقوق الأساسية. وتبنى تحالف الأحزاب السبعة المطلب الرئيسي الذي طالما نادى به الحزب الماوي بوجود جمعية تأسيسية من أجل تحديد شكل الحكم في المستقبل. وأعرب الجانبان عن رغبتهما في اضطلاع الأمم المتحدة بدور هام في عملية السلام مما يُفضي إلى انتخاب جمعية تأسيسية. وساعد هذا التفاهم الرائد، المقترن برغبة الشعب النيبالي القوية في السلام واستعادة الديمقراطية، في إرساء الأساس لظهور حركة شعبية ذات قاعدة عريضة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قامت مظاهرات حاشدة في أنحاء البلد، بمشاركة قوية من المرأة والفئات المهمشة، بوضع نهاية للحكم المباشر للملك، وأدت إلى إعادة البرلمان وإعلان وقف متبادل لإطلاق النار، كما أفسحت الطريق أمام إجراء المزيد من المفاوضات بين تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي).

٨ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وقع الطرفان اتفاق السلام الشامل، الذي يوحد بين الاتفاقات والتفاهات السابقة، وأعلننا نهاية الحرب. وجاء هذا الإنجاز التاريخي نتيجا لعملية تفاوض استغرقت عاما كاملا بين الموقعين عليه، وتعبيرا عن الرغبة السائدة على نطاق واسع لدى شعب نيبال في إنهاء صراع حصد أرواح ما يفوق ١٣ ٠٠٠ شخص. ووافق جميع الأطراف على انتخاب جمعية تأسيسية تشكل الأساس لنظام ديمقراطي أكثر شمولاً ولديه القدرة على مواجهة مشاكل الاستبعاد الاجتماعي الملحة التي يعاني منها البلد.

إلا أن الفئات المهمشة، بما فيها المرأة، أعربت عن قلقها من أن النظام الانتخابي المحتلط المزمع تطبيقه لن يكفل لها التمثيل الكافي.

ثالثاً - التطورات السياسية الأخيرة

٩ - على مدى السنوات العديدة الماضية، اشترك سلفي بشكل وثيق، من خلال إدارة الشؤون السياسية بالدرجة الأولى، مع العناصر الفاعلة الرئيسية الوطنية والإقليمية والدولية، في جهد يستهدف تشجيع التوصل إلى تسوية مبكرة وسلمية للأزمة من خلال عملية حوار وطني شاملة.

١٠ - وفي أعقاب طلب رسمي قدمته حكومة نيبال في تموز/يوليه ٢٠٠٦ للحصول على مساعدة الأمم المتحدة، أرسلت في الشهر نفسه بعثة ما قبل التقييم إلى نيبال بقيادة ستافان دي ميستورا. وساعدت البعثة الطرفين على تضيق شقة خلافتهما بشأن إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين ودور الأمم المتحدة في ذلك، مما مكنهما من أن يوجها إليّ في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ رسالتين مستقلتين، لكن متطابقتي الصياغة (S/2006/920)، المرفقان الأول والثاني). وأوصت بعثة ما قبل التقييم بتعيين محاور سياسي أقدم تابع للأمم المتحدة يتخذ من نيبال مقراً له، ويتلقى الدعم من فريق مصغر من المستشارين في كل من المجالات المتعلقة بطلب المساعدة من الأمم المتحدة. ويقوم المكتب السياسي، الذي أنشئ بصفة مبدئية في نيبال مع تعيين إيان مارتين ممثلاً شخصياً للأمين العام في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٦، بدور مؤثر في بناء توافق آراء بين الطرفين بشأن تفاصيل دور الأمم المتحدة في عملية السلام.

١١ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، توصل تحالف الأحزاب السبعة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) إلى اتفاق موسع، قام بالإضافة إلى إرساء الجوانب الرئيسية لعملية الانتقال السياسي، بتحديد الترتيبات الأساسية لتجميع مقاتلي الجيش الماوي، وحصر وجود الجيش النيبالي داخل ثكناته، وترتيبات تخزين الأسلحة والذخائر خلال الفترة الانتقالية المفوضية إلى انتخاب الجمعية التأسيسية، وكلها أمور سترصدها الأمم المتحدة.

١٢ - وفي رسالته المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/920)، المرفق الثالث)، كرر نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية نيبال طلب الطرفين الحصول على مساعدة الأمم المتحدة في مجالات عدة، وهي: مواصلة رصد حالة حقوق الإنسان من خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ورصد الأسلحة والأفراد المسلحين، والرصد والمساعدة في مجال الانتخابات، والمساعدة في رصد الالتزام بمدونة قواعد السلوك الخاصة بوقف إطلاق النار.

وأسهمت المناقشات التي أعقبت تعيين كبير مفوضي الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، إلى حد كبير، في توضيح المساعدة المطلوبة للجنة الانتخابية.

١٣ - ومع توقيع اتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، التزم الطرفان بوضع الصياغة النهائية للدستور المؤقت وإصداره من خلال مجلس مؤقت، وإنشاء حكومة مؤقتة، وتحديد مصير الملكية في أول اجتماع للجمعية التأسيسية. ومن المقرر إجراء الانتخابات لهذه الهيئة الجديدة بحلول منتصف شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وستكون الجمعية التأسيسية مسؤولة عن اتخاذ القرارات الجوهرية المتعلقة بإعادة تشكيل الدولة. وارتبط إنشاء الحكومة المؤقتة، التي سيشترك فيها الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، بالجدول الزمني المتعلق بإدارة الأسلحة والقوات.

١٤ - كما تضمن الاتفاق الترتيبات الأساسية المتعلقة بتجميع مقاتلي الجيش الماوي، وحصر وجود الجيش النيبالي داخل ثكناته، وتخزين أسلحة وذخائر الجنابين. واضطلع مجلس الوزراء المؤقت باتخاذ إجراءات تهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي، وإنشاء لجنة خاصة للإشراف على المقاتلين الماويين وإدماجهم وتأهيلهم. كما وافق الطرفان على تشكيل لجنة وطنية للسلام والتأهيل، فضلاً عن لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة من أجل التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أثناء الصراع.

١٥ - وشكلت الالتزامات بإنهاء الإقطاع بجميع أشكاله، والعمل على زيادة إدماج الفئات المهمشة، والإعداد للتحويل الاجتماعي - الاقتصادي في نيبال، أهمية محورية في الاتفاق. كما دعا الاتفاق إلى "تمثيل نسبي للفئات والمناطق المضطهدة، والماديسي، والمرأة، والداليت، والفئات الأخرى"، على الرغم من عدم وضوح التفاصيل التنفيذية لهذا الالتزام القاطع.

١٦ - وفي رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/920)، التمس سلفي موافقة المجلس على إرسال بعثة تقييم ونشر مجموعة متقدمة قوامها نحو ٣٥ مراقباً و ٢٥ من موظفي الانتخابات في نيبال. كما أبلغ المجلس بأنه فور تقدم المشاورات مع الطرفين بقدر كاف، وتقييم الدعم اللوجستي والاحتياجات الأمنية لبعثة مكتملة، سيقترح على المجلس مفهوم عمليات لتنفيذ المهام المطلوبة. ورحب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/PRST/2006/49)، بهذا المسار المقترح.

١٧ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب المفاوضات الثلاثية مع الممثل الشخصي للأمين العام ومستشاريه، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن طرائق رصد الأسلحة والقوات، فصلل باستفاضة الترتيبات الخاصة بأعمال الرصد التي ستقوم بها الأمم المتحدة. ووقع ممثلي الشخصي هذا الاتفاق بوصفه شاهداً، وذلك في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

١٨ - وعلى الرغم مما حققته نيبال من تقدم ملحوظ صوب تحقيق السلام، يجب عدم التقليل من حجم المهام المقبلة والتهديدات المحتملة لعملية السلام. فخلال الصراع، توقفت المهام الحكومية العادية في مساحات شاسعة من نيبال. وشُرد ما يقرب من ٧٠ في المائة من المسؤولين على صعيد القرى. وحتى الآن، أعادت شرطة نيبال إنشاء نحو ٣٠٠ فقط من الأقسام والمراكز، من بين ١ ٣٠٠ تقريبا كانت موجودة قبل الصراع. وما لم تقم الحكومة باستعادة الإدارة المحلية، سيكون هناك نقص واضح في حيز الديمقراطية المتكافئ لجميع القوى السياسية قبل إجراء الانتخابات. كما تمثل المعدلات المتزايدة للجريمة، والمرتبطة بحالة الفراغ السياسي السائدة، مصدر قلق شديد. وإذا لم تقم نيبال بتيسير إدماج مقاتلي الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وغيرهم من العاملين في الهياكل شبه العسكرية، والعديد منهم شباب وأطفال، فيمكن للاضطرابات أن تفسد مناخ الانتخابات وما بعدها.

١٩ - والتزمت جميع الأطراف بالمضي قدما وبسرعة في انتخابات الجمعية التأسيسية، وتعد التحديات التنفيذية المتعلقة بالتقيد بهذا الجدول الزمني تحديات كبيرة. ونظرا لنقص الوجود الحكومي في المناطق الريفية، فإن إجراء انتخابات ذات مصداقية بحلول منتصف شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٧ سيمثل تحديا لقدرات جميع المشاركين. وبالمثل، فإن عدم توفير الخدمات العامة الأساسية للمجتمعات المتضررة من الصراع يمكن أن يسفر عن مخاطر من عدم تحقق التوقعات.

٢٠ - كما يمكن للجدل بشأن المستقبل السياسي للبلد أن يفاقم سريعا من التوترات العرقية، والإقليمية، واللغوية، وغيرها. وإن لم تقم نيبال بصورة ملموسة بإدماج الفئات المهمشة تقليديا في عملية السلام والانتخابات والمداولات الخاصة بالجمعية التأسيسية، سيخسر البلد فرصة بالغة الأهمية لتسخير قوة شعبه ورؤيته، وسيترك بعض الأسباب الرئيسية الكامنة وراء الصراع دون علاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استبعاد المرأة من المشاركة في الحياة العامة، ومن عملية السلام حتى الآن، يعد استبعادا تاما تقريبا. ولم يتحقق الوعد بأن تكون نسبة تمثيل المرأة ٣٣ في المائة في جميع هياكل صنع القرار، وذلك في هياكل عملية السلام القائمة مثل لجنة السلم ولجنة صياغة الدستور المؤقت. وينبغي على سبيل الاستعجال أن تفتح الأطراف النيبالية الباب أمام الدور الذي يمكن بل وينبغي للمرأة أن تقوم به في العملية، وذلك على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

رابعاً - بعثة التقييم

٢١ - بغية وضع مفهوم متكامل للعمليات الخاصة بعثة سياسية للأمم المتحدة في نيبال، أرسلت بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى نيبال في الفترة من ٩ إلى ١٧ كانون

الأول/ديسمبر. وتولى قيادة البعثة ممثلي الشخصي، وشملت المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في نيبال؛ وممثلي إدارات الشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام، وشؤون الإعلام، وشؤون السلامة والأمن؛ وموظفي مكتب الممثل الشخصي؛ وممثلي مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرهم من أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري في نيبال. واستندت البعثة إلى التخطيط والتقييم الذي أجراه بالفعل ممثلي الشخصي وفريقه، والبعثات القصيرة السابقة.

٢٢ - وبغية تحديد أفضل طريقة لقيام البعثة السياسية المقترحة للأمم المتحدة بتوصيل المساعدة المطلوبة دعماً لعملية السلام، أجرت البعثة تقييماً وافياً للحالة السياسية، والأمنية، والمتعلقة بحقوق الإنسان، والخاصة بالأنشطة الإنسانية، والاجتماعية، والعسكرية القائمة حالياً في نيبال. وفي أثناء البعثة، واصل ممثلي الشخصي عقد مشاورات مع رئيس الوزراء كوارالا، ورئيس الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) براتشاند، وغيرهما من الزعماء السياسيين، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة الانتخابية. واستشارت البعثة طائفة واسعة من العناصر الفاعلة الوطنية والدولية في نيبال، بما في ذلك الجماعات المعنية بالمرأة، وحماية الطفل، والأقليات، وغير ذلك من ممثلي المجتمع المدني. وقاد صندوق الأمم المتحدة للسكان جهود البعثة الرامية إلى مراعاة أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشكل كامل، كما قادت اليونيسيف الجهود الهادفة إلى كفالة إدراج حقوق الأطفال واحتياجاتهم بصورة ماثلة. وزار أعضاء البعثة مواقع التجميع وثكنات الجيش المقترحة، في إطار قيامهم بتحديد الاحتياجات اللوجستية لعملية الرصد. كما وضعت البعثة خططا للنشر السريع لما يصل إلى ٣٥ من أفراد الرصد و ٢٥ من موظفي الانتخابات على النحو الذي أقره مجلس الأمن (انظر (S/PRST/2006/49).

خامساً - اقتراح إنشاء بعثة للأمم المتحدة في نيبال

ألف - ولاية البعثة ومجال التركيز في نشاطها

٢٣ - أوصي بعد الدراسة، بناء على طلب موقعي اتفاق السلام الشامل واستنتاجات بعثة التقييم، بأن تنشأ بعثة للأمم المتحدة في نيبال تشمل ولايتها المهام التالية:

(أ) دعم عملية السلام في نيبال فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب، بما في ذلك في المناطق التي طلبت الأطراف في الرسائل التي وجهتها إليّ في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ شملها بهذا النشاط، بهدف المساعدة في تحويل وقف إطلاق النار إلى سلام دائم ومستدام؛

(ب) رصد إدارة أسلحة وقوات الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وحكومة نيبال، بما في ذلك تقييد حركة المقاتلين الماويين وأسلحتهم وذخائرهم، وكذلك الأجهزة المتفجرة الارتجالية الصنع، في مناطق تجميع محددة ترعاها الحكومة؛ والمساعدة في تسجيل المقاتلين وأسلحتهم؛ ورصد الجيش النيبالي بهدف كفالة بقاءه في ثكناته، باستثناء ما هو منصوص عليه في الاتفاقات ذات الصلة، وعدم استخدام أسلحته ضد أي طرف؛

(ج) مساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاقها بشأن إدارة الأسلحة والقوات عن طريق اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، التي سترأسها بعثة الأمم المتحدة حسبما اتفقت عليه مع الأطراف؛

(د) المساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، إلى جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي ستتولى رصد الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان ضمن ترتيبات وقف إطلاق النار؛

(هـ) تقديم الدعم لتنظيم انتخاب الجمعية التأسيسية في جو من الحرية والتراخية، بالتشاور مع الأطراف، عن طريق: '١' نشر فريق خبراء تقنيين لإسداء المشورة إلى السلطات الانتخابية الوطنية ومساعدتها؛ '٢' تقديم المساعدة في تنسيق غير ذلك من الدعم الدولي للعملية الانتخابية؛ '٣' إيفاد مستشاري شرطة الأمم المتحدة؛ '٤' وضع وتنفيذ تدابير لبناء الثقة؛

(و) توفير فريق مصغر يضم خبراء لمراقبة الانتخابات لاستعراض جميع الجوانب التقنية للعملية الانتخابية، وتقديم تقارير عن إجراء الانتخابات، مع كفالة وجود فصل واضح في المسؤوليات بين فريق المساعدة التقنية الانتخابية وفريق خبراء مراقبة الانتخابات؛

(ز) تنفيذ المهام المذكورة أعلاه مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء، والأطفال، والفئات المهمشة تقليدياً في البلد.

٢٤ - وأوصي بأن تُنشأ البعثة لفترة ١٢ شهراً، تمتد إلى ما بعد تنفيذ نتائج انتخاب الجمعية التأسيسية لعام ٢٠٠٧، على أن تقدّم خلال هذه الفترة تقارير مرحلية منتظمة إلى مجلس الأمن.

٢٥ - ويتوقع أن تكون بعثة الأمم المتحدة في نيبال بعثة مركزة الهدف ومحددة المدة. وتتصل العناصر الرئيسية في البعثة بمجالات دعم اتفاق السلام الشامل التي طلبتها الأطراف. وسيقوم بالمساعدة الرئيسية في عملية السلام، عن طريق رصد إدارة الأسلحة والقوات، ورصد ترتيبات وقف إطلاق النار، ودعم انتخاب الجمعية التأسيسية، مراقبون لهم خبرة

عسكرية، وضباط عسكريون عاملون بزي مدني، وموظفون للشؤون المدنية، ومستشارون ومراقبون للانتخابات، ومستشارو الشرطة. وسيدعمهم موظفون يعنون بالجانب السياسي، والإعلام، والمسائل الجنسانية، والإدماج الاجتماعي، وحماية الطفل، والأمن، بالإضافة إلى عناصر الدعم التابعة للبعثة.

٢٦ - ويمثل رصد حقوق الإنسان بصورة مستمرة في نيبال عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عنصراً أساسياً في طلب الأطراف المساعدة في إيجاد جو من الحرية والنزاهة لانتخاب الجمعية التأسيسية، وفي رصد الجوانب غير العسكرية لترتيبات وقف إطلاق النار. ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لها بالفعل وجود راسخ في نيبال وهياكل ذاتية تمول من التبرعات، ويتوقع أن يستمر وجودها إلى ما بعد انتهاء مدة البعثة. وسيكون التنسيق الوثيق جداً بين رصد حقوق الإنسان من جانب المفوضية ووظائف الرصد التي تضطلع بها البعثة عنصراً أساسياً. ونظراً إلى أن رصد حقوق الإنسان يمثل مجالاً أساسياً في المساعدة التي طلبتها الأطراف، فإن المفوضية ستعمل على مشاطرة معلوماتها وجميع التقارير الهامة المتعلقة بأمور ذات صلة بعملية السلام مع الممثل الخاص للأمين العام.

٢٧ - وعلى الرغم من حصر مجال تركيز البعثة وتحديد مدة نشاطها المتوقعين، فهي ستنسّق عملها على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الإنمائية والإنسانية في نيبال. وتمشيا مع مبدأ النهج المتكامل، ستنشئ البعثة وحدة للتنسيق، يعهد إليها بمهمة أساسية تتمثل في كفالة الانسجام الاستراتيجي والتعاون التشغيلي فيما بين أسرة الأمم المتحدة والجهات المانحة في نيبال.

باء - رصد إدارة الأسلحة والقوات

٢٨ - وفقاً لاتفاق ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن طرائق رصد الأسلحة والقوات، سينقل المقاتلون المايون إلى سبعة مواقع تجميع، لكل موقع منها ثلاثة مواقع تابعة له. وسيتمولى مراقبون تابعون للأمم المتحدة تخزين أسلحة وذخائر المقاتلين المايون ورصدها في كل موقع من المواقع السبعة الرئيسية. وستوضع الأسلحة تحت الحراسة كما سيقوم عنصر أممي ماوي مصغر محيطاً أمنياً مع تحديد عدد أسلحته بوضوح حسبما نص عليه الاتفاق. وبعد اكتمال انتشار البعثة، ستنفذ الأمم المتحدة مراقبة على مدار الساعة لمخازن الأسلحة والذخائر.

٢٩ - واتفق الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وحكومة نيبال على أن توفر الحكومة الأغذية والضروريات الأخرى لمواقع التجميع. وبالتالي، فإن الأمم المتحدة لا تتحمل مسؤولية إدارة مواقع التجميع خارج نطاق مهام الرصد المسندة إليها، لكن وكالات الأمم

المتحدة تظل مستعدة لتقديم المساعدة المناسبة إلى مواقع التجميع عند الضرورة. وبوجه خاص، في ضوء اتفاق الطرفين على إطلاق سراح أي قاصرين يكتشف أن لهم علاقة بقوات أي من الطرفين، فإن اليونيسيف ستساعد في تسجيل القاصرين وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم.

٣٠ - وسيظل الجيش النيبالي في ثكناته بأسلحته وذخيرته ومعداته. وهو يتشكل حاليا من ستة مواقع فرق، و ١٨ موقع لواء، و ٥٢ موقع كتيبة مشاة، و ٢٣ موقع سرية مشاة مستقلة منتشرة في مناطق المقار الإدارية في المقاطعات، ويمثل ذلك ما مجموعه ٧٥ موقعا للثكنات. وسيضع الجيش النيبالي عددا من الأسلحة يعادل ما يودعه الجيش الماوي في التخزين تحت مراقبة الأمم المتحدة على مدار الساعة في موقع واحد. وينص الاتفاق بشأن طرائق التنفيذ على أن يواصل الجيش النيبالي الاضطلاع بمهام مثل كفالة أمن الحدود والمناطق المحمية، وبعض المؤسسات والمنشآت، وكبار الشخصيات.

٣١ - وستقوم الأمم المتحدة بنشر ما يصل مجموعه إلى ١٨٦ ضابطا غير مسلح من العسكريين العاملين أو السابقين كمراقبين مؤهلين في مواقع تجميع الجيش الماوي وثكنات الجيش النيبالي، وذلك للقيام بعمليات تفتيش ولتقييم الامتثال للاتفاق بشأن طرائق التنفيذ. وستقوم الأمم المتحدة بمراقبة نشطة وزيارات تفتيش ميدانية لتأكيد البلاغات من الطرفين والتحقق منها؛ ورصد إعادة انتشار القوات وتمركزها؛ ورصد تجميع الجيش الماوي ومرابطة الجيش النيبالي في الثكنات؛ ورصد إدارة الأسلحة؛ ورصد الامتثال للاتفاق بشأن طرائق التنفيذ والإبلاغ عن ذلك. وسيقوم مراقبو الأمم المتحدة أيضا بتتبع الأنشطة المسموح بها على وجه التحديد للجيش النيبالي والجيش الماوي في إطار الاتفاق بشأن طرائق التنفيذ، كما سيكفلون امتثال الطرفين لقواعد الإخطار في غضون ٤٨ ساعة المنصوص عليها في الاتفاق. وستجري المراقبة التي تضطلع بها الأمم المتحدة استنادا إلى نهج منسق على مستوى المنطقة الإنمائية. وبعد اكتمال انتشار البعثة، سيكون ثمة مقر في كاتماندو وخمسة مقرات قطاعية موجودة في المناطق الإنمائية، بما في ذلك مقر قطاعي يقيم في مقر كاتماندو ضمن إطار مشترك.

٣٢ - ومن أجل تنسيق تنفيذ الاتفاق بشأن طرائق التنفيذ ورصده، سترأس البعثة لجنة مشتركة لتنسيق الرصد تضم عددا متساويا من ممثلي الجيش الماوي والجيش النيبالي والأمم المتحدة. وستكون اللجنة أيضا بمثابة منتدى لمشاركة المعلومات بين الأطراف بشأن التحقيقات المشتركة والأنشطة العسكرية التي تتطلب إخطارا وموافقة مسبقين.

٣٣ - وخلال فترة الصراع في نيبال، أُنتج العديد من أنواع الأجهزة المتفجرة الارتجالية الصنع بكميات كبيرة؛ ويقدر أن ما بين ١٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ من تلك الأجهزة توجد في شتى أنحاء البلد. وينص الاتفاق بشأن طرائق التنفيذ على تجميع كل الأجهزة المتفجرة الارتجالية الصنع للجيش الماوي في مواقع محددة على بعد مسافة أمان من مناطق التجميع الرئيسية. وسيجري تدمير الأجهزة غير المستقرة على الفور. وستخزن الأجهزة المستقرة على نحو مأمون وتوضع تحت حراسة مسلحة على مدار الساعة يضطلع بها الجيش الماوي، على أن يُتفق على جدول زمني لتدميرها في نهاية المطاف. وستنشئ الأمم المتحدة وحدة مخصصة لإجراءات المتعلقة بالألغام تتولى تقديم المشورة للبعثة فيما يتعلق بالألغام، والأجهزة المتفجرة الارتجالية الصنع، والذخائر غير المتفجرة، إلى جانب تسجيل ومعالجة المعلومات التي تقدمها الأطراف فيما يتعلق بتلك الأجهزة. وستساعد وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام في وضع خطط وإجراءات لتدمير جميع الأجهزة المتفجرة الارتجالية الصنع بصورة مأمونة وفي الوقت المناسب، وفي التحقيق في الحوادث المتصلة بالمتفجرات. وستضطلع الوحدة بالرصد التقني العام لإدارة تلك الأجهزة، ورصد عمل الفرق المتخصصة المكلفة بالتخلص من الأجهزة المتفجرة الارتجالية الصنع، التي يستعان بها للتعامل مع تلك المسائل. وعلاوة على ذلك، وافق الطرفان على تبادل المساعدة في تحديد الألغام الأرضية والفخاخ المتفجرة المستخدمة في فترة الصراع المسلح بتقديم المعلومات الضرورية في غضون ٣٠ يوما، وعلى إبطالها وإزالتها وتدميرها في غضون ٦٠ يوما. وستكون الوحدة على اتصال باليونيسيف لكفالة تقديم توعية مناسبة بخطر الألغام إلى السكان بشكل عام.

٣٤ - وستحقق أهداف الرصد عند التأكد من إعادة الانتشار والانتشار في المواقع المتفق عليها، وتخزين جميع الأسلحة والذخائر في منشآت تخزين مأمونة ومؤمنة، وامتثال الأطراف على نحو تام لشروط اتفاق السلام الشامل والاتفاق بشأن طرائق التنفيذ. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون ثمة عائق كبير لحرية تنقل الأشخاص ومرور البضائع. وسيعزز ذلك وجود بيئة مأمونة ومستقرة، كما سيسهل إحراز تقدم نحو إيجاد بيئة سلمية وانتخاب جمعية تأسيسية ذات مصداقية.

٣٥ - وبهدف توفير حراسة على مدار الساعة في مواقع تخزين الأسلحة ريثما يتوفر مراقبو الأمم المتحدة للاضطلاع بهذه المهمة، اتفقت الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) على الاستعانة بقوة عمل مؤقتة مؤلفة من عسكريين نيباليين سابقين في الجيش الهندي والجيش البريطاني. وستكون الحكومة مسؤولة بالكامل عن قوة العمل، التي سوف يُختار أعضاؤها بالتوافق بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي). وستقوم الأمم المتحدة إلى جانب الأطراف بتنسيق أعمال الرصد التي تضطلع بها الأمم المتحدة وأنشطة قوة العمل عن

طريق اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد. وسيجري سحب قوة العمل تدريجياً مع بلوغ انتشار مراقبي الأمم المتحدة المستوى المطلوب.

٣٦ - وكما ذكر آنفاً، ينص اتفاق السلام الشامل على أن يشكل مجلس الوزراء المؤقت لجنة خاصة للإشراف على مقاتلي الجيش الماوي وإدماجهم وإعادة تأهيلهم، في الوقت الذي يعد فيه خطة مفصلة لإضفاء الطابع الديمقراطي على الجيش النيبالي، بما في ذلك تحديد المعايير العامة للمستوى المناسب من القوات.

جيم - الدعم الانتخابي

٣٧ - يشكل تنظيم انتخاب الجمعية التأسيسية في الوقت المناسب وبحرية ونزاهة أمراً جوهرياً لاستدامة عملية السلام. ورغم أن أمانة اللجنة الانتخابية تملك خبرة في تنظيم الانتخابات البرلمانية والمحلية في البلد، فإن قدرتها تقلصت بشكل كبير بسبب الصراع، وي طرح تنظيم انتخاب جمعية تأسيسية تحدياته الفريدة من نوعها بالنسبة للبلد. وستقوم لجنة انتخابية عُينت مؤخراً بإدارة انتخاب الجمعية التأسيسية ووفقاً لمعايير جديدة، تشمل إطاراً قانونياً جديداً ونظاماً انتخابياً جديداً. ونظراً لحدودية الوقت المتاح للتحضير للعملية الانتخابية، والحاجة إلى دعم التزام الأطراف بعقد الانتخاب بحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، طُلب من الأمم المتحدة تقديم المساعدة التقنية. وطلبت اللجنة الانتخابية من الأمم المتحدة أيضاً أن تنسق الدعم الدولي.

٣٨ - وحددت اللجنة الانتخابية الحاجة إلى المساعدة التقنية في وضع الإطار القانوني؛ والتخطيط التنفيذي العام؛ وتسجيل الناخبين؛ وتثقيف الناخبين؛ والترخيص للأحزاب السياسية وتسمية المرشحين؛ والإطار التنظيمي لحملة وسائط الإعلام؛ وتمويل الحملات السياسية؛ واللوجستيات والاتصالات؛ واعتماد المراقبين؛ والتدريب وبناء القدرات؛ وتسوية المنازعات؛ بالإضافة إلى مستشارين لمساعدة الأمانة في وضع الإطار الانتخابي والتخطيط التنفيذي. ولدعم الأعمال التحضيرية وتعزيز الثقة بالانتخاب، سيكون للبعثة عنصر انتخابي يشمل موظفين يُنشرون على مستوى المقار والمستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات. وستعمل البعثة على ضمان أن تدعم الجوانب الموضوعية والتقنية لعملها الانتخابي إدماج الفئات المهمشة تقليدياً مثل النساء وفئات الماديسي والداليت والجانجاتي وغيرها، وفي الوقت نفسه تعزيز حماية الأطفال من استخدامهم على نحو غير لائق في العملية الانتخابية.

٣٩ - واستجابة لطلب الأطراف المتعلق بالرصد الانتخابي، سيُنشر أيضاً فريق مصغر لخبراء رصد الانتخابات في نيبال لاستعراض جميع الجوانب التقنية للعملية الانتخابية. وسيقدم هذه الفريق، الذي يتولى الأمين العام تعيينه، تقارير عن تنظيم الانتخاب عن طريق وكيل الأمين

العام للشؤون السياسية إلى الأمين العام، الذي سيطلع حكومة نيبال عليها. وسيكون هناك تقسيم واضح للمسؤوليات بين عنصر المساعدة التقنية الانتخابية التابع للبعثة وفريق خبراء رصد الانتخابات.

٤٠ - وسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي أبدى استعدادا لتقديم المساعدة في بناء القدرات للأجل الطويل من أجل الدورات الانتخابية اللاحقة، هو الوكالة الرائدة في تقديم الخبرة المتعلقة ببناء القدرات إلى اللجنة الانتخابية، فضلا عن دعم التربية المدنية. وقد ينشئ البرنامج صندوقا للتبرعات ويتولى إدارته من أجل الدعم الانتخابي إذا طلبت منه الحكومة ذلك. وستكون المساعدة المقدمة من البرنامج لانتخاب المجلس التأسيسي تحت الإشراف العام لكبير المستشارين الانتخابيين التابعين للبعثة.

٤١ - وسيكون لتوفير الأمن خلال تسجيل الناخبين وإجراء الحملات والاقتراع أهميته الحاسمة. وستنشئ البعثة فريقا استشاريا مصغرا لشرطة الأمم المتحدة داخل العنصر الانتخابي، يتضمن مستشاري شرطة أقدم على الصعيدين الوطني والإقليمي، لدعم الشرطة النيبالية فيما تقوم به من تخطيط وعمليات تحضيرية للانتخابات. وسيدعم مستشارو شرطة الأمم المتحدة إعادة إنشاء الشرطة النيبالية في المناطق التي نُقلت منها وسيقدمون المشورة بشأن التخطيط لأمن الانتخابات وتنفيذه، في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وإيلاء الاهتمام لما تعاني منه النساء والفئات المهمشة تقليديا.

دال - حقوق الإنسان ورصد وقف إطلاق النار

٤٢ - نتج عن توقيع اتفاق السلام انخفاض في بعض أنماط انتهاكات حقوق الإنسان، غير أن إنشاء الحكومة المؤقتة في المستقبل وقيامها بمحاولات لإعادة بسط سلطة الدولة على جميع أرجاء البلد وإعادة العمل بنظام وحيد لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية على نطاق البلد قد يتسبب في نشوء بعض التصادم وقد يؤثر على الحالة العامة لحقوق الإنسان. وقد يشهد انتخاب المجلس التأسيسي تصاعدا في التوترات، إن لم يكن في أعمال العنف، حول عملية إجراء الحملات بما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الحقوق السياسية، ولا سيما على الفئات المهمشة تقليديا. وقد انتهى الصراع المسلح، لكن مسائل هامة متصلة بالحقوق، مثل زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب الحياة العامة في نيبال، ستشكل تحديا إضافيا.

٤٣ - ومنذ أنشئ مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيبال في أيار/مايو ٢٠٠٥، ساعدت المفوضية على تخفيف بعض آثار الصراع على المدنيين وساهمت في تحسين حالة حقوق الإنسان. وساهم ما قامت به المفوضية من رصد وإبلاغ بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد مساهمة مهمة في عملية السلام. وقد اعترف بهذا الأمر بطلب

الطرفين في رسالتيهما المؤرختين ٩ آب/أغسطس (S/2006/920)، المرفقان الأول والثاني) من الأمم المتحدة مواصلة ما تقوم به من رصد لحقوق الإنسان من خلال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والطلب الآخر الوارد في اتفاق السلام الشامل الداعي إلى أن تقوم المفوضية برصد أحكامه الواسعة النطاق المتعلقة بحقوق الإنسان. وسيطلب هذا تعزيز الحضور الميداني للمفوضية في نيبال، بما في ذلك زيادة إضفاء الطابع اللامركزي على حضورها الإقليمي، وزيادة عدد الموظفين والقدرات اللوجستية.

٤٤ - وما زالت ولاية المفوضية في نيبال تستند إلى اتفاق نيسان/أبريل ٢٠٠٥ المبرم بين المفوضية السامية وحكومة نيبال. ورغم أن اتفاق السلام الشامل يعطى أولوية عالية لقيام المفوضية برصد أحكامه، فإنه لا يحد من ولايتها. وبالإضافة إلى أنشطة الرصد التي تضطلع بها المفوضية، ستركز المفوضية على ثلاث مسائل في المرحلة الانتقالية يجب معالجتها لمنع وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل، وهي: (أ) العمل على وضع حد للإفلات من العقاب وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان؛ (ب) تعزيز نظام لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية يتسم بحسن الأداء ويحترم حقوق الإنسان بصورة كاملة ويكون متاحاً للجميع، بما في ذلك لمن كان يصعب عليهم الوصول إلى العدالة، مثل فئة الداليت والضحايا من النساء وضحايا العنف الجنسي وفقراء المناطق الريفية؛ (ج) التصدي للتمييز القائم منذ أمد طويل ضد المرأة وغيرها من الفئات المستبعدة.

٤٥ - ورغم أن العديد من الجوانب غير العسكرية للالتزامات وقف إطلاق النار المحددة مبدئياً في مدونة قواعد السلوك المتعلقة بوقف إطلاق النار الصادرة في أيار/مايو ٢٠٠٦ والتي خضعت لمزيد من التفصيل في اتفاق السلام الشامل تقع داخل نطاق ولاية المفوضية، فإن جوانب أخرى لا تقع داخل نطاق ولايتها. وقد اعترف بهذا في الطلب الإضافي الموجه من الأطراف الداعي إلى أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة في رصد مدونة قواعد السلوك المتعلقة بوقف إطلاق النار بغية تهيئة مناخ تسوده الحرية والتراخى لانتخاب الجمعية التأسيسية. وأنشئت لجنة وطنية للرصد بموجب مدونة قواعد السلوك المتعلقة بوقف إطلاق النار، وتتلقى المساعدة من المفوضية ومكتب ممثلي الخاص. غير أن اللجنة حُلّت عقب توقيع اتفاق السلام الشامل، وما زال يتعين على الأطراف البت في ترتيبات الرصد الوطنية التي سيجري العمل بها في المراحل المقبلة للعملية.

٤٦ - ولتكميل ما تقوم به البعثة من رصد لإدارة الأسلحة والقوات، والمساعدة الانتخابية، وما تقوم به المفوضية من رصد لحقوق الإنسان، سيكون للبعثة عنصر للشؤون المدنية يتضمن موظفين سيجري نشرهم في الأقاليم. وسيقدم الدعم لعمل آلية رصد وطنية مستقلة مقبلة

وكذلك للهياكل والآليات المحلية التي قد تُنشأ في إطار عملية السلام. وستكون كفالة حيز سياسي كاف وفرص متكافئة للجميع في المناطق الريفية، التي شهدت غياباً طويلاً للدولة، أمراً حاسماً لمصادقية الانتخابات. وسيجمع موظفو الشؤون المدنية المعلومات المتاحة من منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من مصادر الرصد، ذات الصلة بمناخ إجراء انتخاب الجمعية التأسيسية. وبالإضافة إلى المهام التي تقوم بها المفوضية وعملية رصد المجال متاح للأنشطة الإنسانية والإنمائية التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة والشركاء الدوليون، ستشمل هذه المصادر معلومات المكاتب المحلية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وسيعمل موظفو الشؤون المدنية على تشجيع تعزيز عمل الإدارة المحلية على نحو ديمقراطي وتمتع جميع الأحزاب السياسية بالحرية في العمل بشكل عادي في جميع أرجاء البلد، والعمل عن كثب مع الحكومة المحلية والمجتمع المحلي على وضع استراتيجيات الحد من الصراعات وتسوية المنازعات وتعزيز هذه الاستراتيجيات على الصعيد المحلي. وسيكفل المستشارون المعنيون بالمسائل الجنسانية وحماية الطفل والاستبعاد الاجتماعي أن يزيد إلى أقصى حد عمل موظفي الشؤون المدنية، فضلاً عن مراقبي إدارة الأسلحة والقوات والموظفين الانتخابيين، من إدماج المرأة والفئات المهمشة تقليدياً.

سادساً - هيكل البعثة

٤٧ - ستعمل البعثة تحت قيادة ممثل خاص للأمين العام يتولى رئاسة البعثة. وسيقيم الممثل الخاص اتصالات مع الأطراف والسلطات النيبالية، وغيرها من أصحاب المصلحة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، والسلوك الدبلوماسي، وسيبذل مساعيه الحميدة لدى الأطراف والسلطات النيبالية على جميع المستويات، حسب الاقتضاء. وسينسق الممثل الخاص جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في نيبال لدعم عملية السلام. وسيشارك ممثل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في فريق الإدارة العليا التابع للممثل الخاص للأمين العام لكفالة التنسيق الكامل للأنشطة التي تضطلع بها المفوضية وفريق الأمم المتحدة القطري في دعم عملية السلام مع الأنشطة التي تقوم بها البعثة. وستنشأ وحدة تنسيق صغيرة داخل مكتب الممثل الخاص لكفالة التنسيق اللائق مع نظام الأمم المتحدة الإنساني والإنمائي، من خلال المنسق المقيم ومنسق المساعدة الإنسانية، ومع الجهات المانحة.

٤٨ - وسيكون الممثل الخاص للأمين العام مدعوما بوكيل للممثل الخاص للأمين العام وعدد من المستشارين، بما في ذلك مستشار معني بالمسائل الجنسانية، ومستشار معني بحماية الطفل ومستشار معني بالاستبعاد الاجتماعي، وغيرهم من الموظفين الأساسيين. وسيقيم المستشارون اتصالات عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة التي تتولى تنسيق شبكات التنفيذ من أجل إدماج المرأة والفئات المستبعدة تقليديا، ومن أجل حماية الطفل. وستشمل برامج التوجيه الخاصة بموظفي البعثة تدريبا في مجال المسائل الجنسانية ومسائل الاستبعاد الاجتماعي في نيبال، وستبذل جهود خاصة لتوظيف مراقبات ومستشارات في مجال الانتخابات وموظفات أخريات.

ألف - رصد الأسلحة

٤٩ - سيتأسس عنصر رصد الأسلحة كبير مراقبي الأسلحة الذي سيضطلع بالمسؤولية الأولية عن توجيه رصد وإدارة الأسلحة والقوات. وستشكل هذا العنصر مما لا يقل على ١٨٦ فردا من الأفراد العسكريين العاملين والسابقين، غير مسلحين وفي زي مدني، وسيكون له عنصر للمقر في كاتماندو وأفرقة في أربعة قطاعات إقليمية أخرى. وسيُشرف المقر على العملية برمتها. وسيكون لكل قطاع عنصر مقرر إقليمي للإشراف على أنشطة الرصد الإقليمية وتنسيقها. وستكون هناك أفرقة تتمركز في كل موقع من مواقع جميع الجيش الماوي لرصد جميع المقاتلين وتخزين أسلحتهم. وستُرصَد مواقع الجيش النيبالي عن طريق أفرقة متنقلة.

باء - الدعم الانتخابي

٥٠ - سيتولى رئاسة العنصر الانتخابي كبير المستشارين الانتخابيين، الذي سيقدم التوجيه في مجال السياسات فيما يتعلق بجميع أنشطة المساعدة الانتخابية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وستتضمن العنصر مستشارين انتخابيين يقدمون المساعدة والمشورة للجنة الانتخابية لنيبال. وسيضطلع موظفو المقر بالمسؤولية عن تنسيق المساعدة الانتخابية وإدارتها بشكل عام. وسيضطلع الموظفون الإقليميون بالمسؤولية عن تقديم المساعدة مباشرة إلى المكاتب الانتخابية الإقليمية، وسيضطلع الموظفون العاملون على مستوى المقاطعات بالمسؤولية عن تقديم المساعدة الانتخابية مباشرة إلى المكاتب الانتخابية التابعة للمقاطعات. ويتوقع نشر متطوعي الأمم المتحدة كجزء من العنصر الانتخابي.

٥١ - ولتقديم المشورة فيما يتعلق بالتخطيط لأمن الانتخابات وتنفيذه، سيتضمن العنصر الانتخابي فريقا استشاريا لشرطة الأمم المتحدة.

جيم - الشؤون المدنية

٥٢ - ستقوم وحدة معنية بالشؤون المدنية بإدارة المساعدة التي تقدمها البعثة فيما يتعلق بمهام رصد وقف إطلاق النار غير العسكرية وكفالة التنسيق مع أعمال الرصد التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. وسيُنشر موظفو الشؤون المدنية (بما في ذلك متطوعو الأمم المتحدة) في المناطق الخمس، حيث سيعملون بالاقتران مع أجهزة الرصد الأخرى التابعة للبعثة القائمة في الميدان. وسيكلف موظف واحد على الصعيد الإقليمي على أقل تقدير بالاضطلاع بالمسؤولية عن المسائل الجنسانية والإدماج الاجتماعي وحماية الطفل.

دال - الشؤون السياسية

٥٣ - ستقدم وحدة للشؤون السياسية المشورة والتقييمات السياسية للممثل الخاص للأمين العام وكذلك للبعثة ككل. ودعما للمساعي الحميدة والمهام السياسية التي تضطلع بها البعثة، ستتوافر للوحدة القدرة المناسبة للقيام برصد المسائل السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والمسائل الأخرى ذات الصلة، وتحليلها وتقديم تقارير عنها. وستساعد الوحدة الممثل الخاص للأمين العام وكبار الموظفين الإداريين الآخرين في ما يقومون به من اتصالات مع السلطات النيبالية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية؛ وستقيم اتصالا وثيقا مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع والأوساط الدبلوماسية؛ وستفي بشروط تقديم التقارير المطلوبة من البعثة.

هاء - الإعلام والاتصال

٥٤ - بالنظر إلى أن الحصول على التأييد من مختلف سكان نيبال أمر حيوي لنجاح عملية السلام، فإن البعثة ستواجه تحديا كبيرا في نشر المعلومات بشأن عملها والتقدم المحرز في تحقيق عملية السلام. وتتسم وسائط الإعلام بأنها أقوى مكانة في العاصمة ووادي كاتماندو ولها أيضا مراكز إقليمية مهمة حيث يتمركز الصحفيون في جميع المقاطعات كما توجد الصحافة المطبوعة والإذاعة في كثير من المقاطعات. والإذاعة أكثر وسائط الإعلام فعالية لدى الجمهور في المناطق الريفية، ولا سيما بالنسبة للجمهور من الأميين وغير المتكلمين باللغة النيبالية: فهناك ٣٦ محطة إذاعية تبث على موجات تضمين التردد (FM) وما يزيد على ٢٠ محطة إذاعية مجتمعية إضافة إلى هيئة إذاعية تابعة للدولة. وهناك ثماني صحف وطنية يومية رئيسية تصل إلى الجمهور على المستوى الإقليمي أو على صعيد المقاطعات في بعض الأحيان، كما توجد بعض الصحف اليومية على مستوى المقاطعات. وهناك طائفة واسعة من الجملات

الأسبوعية ومنها نحو عشر مجالات تغطي الأنباء والشؤون الجارية على نطاق واسع. أما التلفزيون فتنحصر أهميته في وادي كاتماندو والمراكز الإقليمية. ونظرا إلى الاهتمام الكبير الذي تحظى به جهود الأمم المتحدة في عملية السلام وما يعلق عليها من آمال كبيرة وما قد ينجم عن التضليل الإعلامي وسوء فهم الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة من آثار، فإن البعثة ستفيد كثيرا من توافر استراتيجية للإعلام والاتصال.

٥٥ - وستتولى وحدة للإعلام والاتصال مسؤولية تنفيذ استراتيجية للاتصال مصممة لتعريف الجمهور بالعمل الذي تضطلع به البعثة والولاية المنوطة بها. ويتمثل هدف الوحدة في تزويد السكان بمصدر للمعلومات موثوق به عن طريق وسائط الإعلام المحلية. وسيتمين القيام بأنشطة اتصالية تكملة للعمل الإعلامي، ولا سيما في المجتمعات الريفية، وذلك بهدف الوصول إلى الفئات التي تعاني عادة من الاستبعاد مثل طائفة الداليت، والجنجائيين وطائفة الماديسيين والنساء. وتواجه البعثة كذلك تحديا كبيرا يتمثل في كفاءة وصول تغطيتها الإعلامية إلى المجتمعات التي ينخفض فيها معدل محو الأمية وإلى غير المتكلمين باللغة النيبالية. وستستفيد من الدعم المقدم من شبكات المجتمع المدني باستخدام قنوات غير رسمية ولكنها موثوقة لتوسيع نطاق الأنشطة الاتصالية إلى أقصى حد.

٥٦ - وستساهم وحدة الإعلام والاتصال فيهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات عن طريق تقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب بشأن المسائل الرئيسية من قبيل رصد الأسلحة والقوات، والعملية الانتخابية وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، ستتعاون وحدة الإعلام والاتصال تعاوننا وثيقا مع وحدات الإعلام والاتصال الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والموجودة في نيبال لكفالة توجيه رسائل واضحة ومتسقة بشأن مختلف الطرق التي تدعم بها الأمم المتحدة عملية السلام.

واو - السلامة والأمن

٥٧ - لم تُستهدف الأمم المتحدة بصورة محددة خلال فترة الصراع من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٦، رغم وجود تهديدات يمكن أن تعطل عمل البعثة وعتادها. وتتسم نيبال بصعوبة تضاريسها ووعورة مسالكها. ويمكن أن يكون السفر برا أو جوا محفوفا بالمخاطر. كما أن الظروف الصحية صعبة في معظم أرجاء البلد. وفي حين يلتزم كل من الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) حاليا بعملية السلام، فقد يتبدل التهديد النسبي الذي تواجهه الأمم المتحدة وموظفوها نظرا لما تحدته العملية السياسية الجارية من توترات تقترب في الغالب بتحديات إجراء الانتخابات مع إبقاء القوتين المسلحتين على الهامش. وأي تصور يعتبر أن

الأمم تتحمل مسؤولية في انعدام تحقيق التقدم في عملية السلام، رغم محدودية دورها، قد يؤدي إلى تفاقم المخاطر. ومن غير المرجح أن يتغير التهديد دون سابق إنذار.

٥٨ - وتتولى إدارة شؤون السلامة والأمن إدارة هيكل الأمم المتحدة لإدارة الأمن في نيبال. والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية هو الموظف المعين المسؤول عن أمن جميع موظفي الأمم المتحدة. ومن فيهم موظفو البعثة. وسيكون الممثل الخاص للأمين العام بصفته رئيس البعثة مسؤولاً عن ضمان أمن موظفي البعثة وعتادها، يساعده في ذلك مستشاره في الشؤون الأمنية وعدد من أفراد الأمن في مقر البعثة وفي المكاتب الميدانية. وستتولى الممثل الخاص تنسيق الترتيبات الأمنية مع الموظف المكلف وسيندمج أفراد الأمن التابعين للبعثة في هيكل إدارة الأمن في إدارة شؤون السلامة والأمن. وسيُقام تعاون قوي بين الهيكل الأمني لإدارة شؤون السلامة والأمن وبين البعثة في مجال الإجراءات الأمنية وإدارة المعلومات من أجل كفاءة العمل سوية عند اتخاذ القرارات التي قد تؤثر على توجيه عمل البعثة وموظفي الأمم المتحدة الآخرين. وستعمل البعثة أيضاً في هذا الصدد بصورة وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة. وستوضع تدابير أمنية مناسبة لتخفيف حدة المخاطر وفقاً لمعايير العمل الأمنية الدنيا ومعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

زاي - الدعم (الإداري واللوجستي)

٥٩ - سُنشأ عنصر للدعم الإداري لتقديم الدعم اللازم لتنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك توفير ما يلزم من الاتصالات والعتاد البري والجوي فضلاً عن الدعم الطبي. وستتولى إدارة البعثة تنسيق أنشطتها تنسيقاً وثيقاً مع فريق الأمم المتحدة القطري لتعزيز كفاءة العمليات بوجه عام وزيادة الفعالية من حيث التكاليف.

سابعا - مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في دعم السلام

٦٠ - تتمثل إحدى الأولويات المحددة في إطار المساعدة الإنمائية المقبل للفريق القطري للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ في تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان لكي يستفيد جميع النيباليين من ثمار عملية السلام والانتعاش. وسيستفيد الفريق القطري من الخبرة المتاحة في وكالاته الأعضاء التي تزيد على ٢٠ وكالة ومن وجودها منذ زمن طويل في جميع مقاطعات نيبال وعددها ٧٥ مقاطعة. وجرى توسيع نطاق الدعم التنسيقي الذي يتلقاه المنسق المقيم من خلال مكتب منسق الشؤون الإنسانية، ومستشار شؤون السلام والتنمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/إدارة الشؤون السياسية، ومنسق لدعم السلام. وسيزيد تحسين هذا الهيكل بعد إنشاء البعثة. وعلى نحو ما طلبت الجهات المانحة، أنشأ المنسق المقيم

أربعة أفرقة عاملة لدعم السلام: فريق معني بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن "المرأة والأمن والسلام" يرأسه صندوق الأمم المتحدة للسكان وتشارك في رئاسته النرويج؛ وفريق معني بالعدالة الانتقالية ترأسه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وفريق معني بإعادة الإدماج والمسائل ذات الصلة تشارك في رئاسته اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وفريق معني بالمسائل الدستورية والانتخابية يرأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦١ - ويتولى الفريق القطري، من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دور المحاور الرئيسي للحكومة في المسائل المتعلقة بالمشردين داخليا. ويشمل ذلك القيام بأنشطة التحليل والدعوة والمشورة بشأن سياسات شاملة، وتقديم المساعدة المباشرة لتحقيق الأمن الغذائي (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) وبرامج التدريب المهني ومحو الأمية (منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، إضافة إلى المشاركة المباشرة في المساعدة على عودة المشردين داخليا على المستوى المحلي (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

٦٢ - ووجهت حكومة نيبال رسالة إلى المنسق المقيم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ تطلب فيها تقديم المساعدة من منظومة الأمم المتحدة ومن الجهات المانحة بشأن الجوانب المتعلقة بالتجميع، ولا سيما الأغذية من برنامج الأغذية العالمي والمأوى المؤقتة مع الهياكل الأساسية اللازمة ومواد أساسية أخرى. وردا على تلك الرسالة، تبدي وكالات الأمم المتحدة استعدادها لتقييم الاحتياجات الأساسية من الدعم بشرط أن يتم اتفاق واضح بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بشأن طرائق تقديم المساعدة. وعمدور الفريق القطري أيضا تقديم الدعم في مجال التخطيط، ولا سيما الدعم المتعلق بالشواغل البيئية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ والشواغل الصحية (منظمة الصحة العالمية) واحتياجات الصحة الإنجابية (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ وتقييم الاحتياجات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان). وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة للبعثة في مجال الإجراءات المتعلقة بتسجيل الأسلحة. وسيدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود الرامية إلى تحقيق اتساق التسجيل والتجمع والتخطيط مع احتياجات نسبة كبيرة من المقاتلات في صفوف الجيش الماوي، أما صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فسيدعمان الأهداف المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في جميع الجوانب الأخرى لعملية السلام. وستقدم اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدعم للجهود الرامية إلى جعل ترتيبات التسجيل والتجميع متسقة مع حقوق الطفل، وستدعمان إدماج الأطفال المتضررين من الصراع عن طريق أندية الشباب ودورات

التعليم الاستدراكية مع تحقيق اتساق عملية السلام مع الأهداف الواردة في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٦٣ - ودأب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تقديم التقارير عن المسائل الإنسانية والدفاع عنها، بما في ذلك نطاق العمليات وفرص الحصول على الخدمات الأساسية والحماية. وأشرف منسق الشؤون الإنسانية على التخطيط المشترك وتوجيه النداءات المشتركة من خلال النداء الموحد لعام ٢٠٠٦ و "إطار متسق" لعام ٢٠٠٧. وعزز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التنسيق وتبادل المعلومات مع الشركاء في التنفيذ سواء في كاتماندو أو من خلال مكاتبه الميدانية.

٦٤ - وأدرجت اليونيسكو ثقافة السلام في برامجها الرامية إلى دعم التعليم النظامي وغير النظامي، مع تسليط الضوء على القضايا الجنسانية والمصالحة. وتساعد منظمة العمل الدولية في إجراء الدراسة الاستقصائية الوطنية عن القوة العاملة إضافة إلى تقييم سريع للمعلومات المتعلقة بسوق العمل حيث سُلط الضوء على فرص توفير العمل للسكان المتضررين من الصراع. وستجري منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييماً للاحتياجات الصحية على المستوى المحلي في فترة ما بعد انتهاء الصراع؛ وستكشف رصد الصحة العامة؛ وتعزز فرص حصول الفئات السكانية المهمشة على الرعاية الصحية الأساسية. ويعكف برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على وضع مدونة لقواعد السلوك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موجهة لأفراد القوات النظامية، أما صندوق الأمم المتحدة للسكان فهو بصدد اتخاذ مبادرة لدعم النساء الشديدة التأثر بالعمل في مجال الجنس لمواجهة ارتفاع أعداد الشابات المتأثرات. وسيرعى صندوق الأمم المتحدة للسكان مستويات صحية متنقلة لتوفير الخدمات الصحية، بما في ذلك تقديم الرعاية في مجال الصحة الإنجابية واتخاذ تدابير للوقاية والحماية من العنف الجنسي. وسيضع كذلك دراسة استقصائية منسقة لتقييم الاحتياجات تسلط الضوء على شواغل النساء والفئات المهمشة الأخرى والقدرات على معالجة مسائل إعادة الإدماج والعدالة الانتقالية.

٦٥ - ويعتزم البنك الدولي استخدام الصندوق الحالي لتخفيف حدة الفقر للمساعدة في إعادة الإدماج على الصعيد المحلي؛ ويقدم الدعم لمشاريع كبيرة متعلقة بالهياكل الأساسية ويمارس الضغط من أجل إصلاح قوانين العمل لتعزيز إنشاء المشاريع التجارية وإيجاد فرص العمل.

ثامنا - استنتاجات

٦٦ - كانت عملية السلام ولا تزال يقودها شعب نيبال الذي تكلم بصوت عال وبوضوح مطالباً بالديمقراطية والسلام وقيام دولة أكثر شمولاً. ويجب أن ترحب الأمم المتحدة بفرصة دعم عملية السلام في هذا البلد وإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في جو من الحرية والنزاهة. وتمثل العملية السياسية الهامة التي شرعت فيها نيبال فرصة حاسمة تمكّن البلد من إعادة تشكيل هياكله ومؤسساته لإبراز القدرات والوفاء بتطلعات جميع سكانه. ولعل أكبر تحدٍ ستواجهه في الشهور المقبلة هو كفالة تحول التنوع الملحوظ الذي تتسم به نيبال إلى قوة دائمة بدل أن يكون مصدراً للفرقة والانقسام.